الأمم المتحدة

الجمعية العامـــة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الاثنين
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس : السيدة اسبينوزا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال : منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

البند ١٥٨ من جدول الأعمال : مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع)*

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنـــي فـي غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.16
21 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال : منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/51/L.5 وL.6 وL.8)
البند ١٠٢ من جدول الأعمال : المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)
البند ١٥٨ من جدول الأعمال : مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع) (A/C.3/51.L.10)

مشروع القرار A/C.3/51/L.8

١ - السيد بوسالا (إيطاليا): قدم مشروع القرار المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لا سيما أبعاده المتعلقة بالتعاون التقني" باسم مقدميه الذين انضمت إليهم الأرجنتين وأرمينيا وتونس وجورجيا، واسترعى انتباه اللجنة والأمانة الى أن كلمة "الجريمة" (Crime) قد سقطت سهوا من النص الإنكليزي.

٢ - وأضاف أن أهمية المسائل المتعلقة بمنع الجريمة قد ازدادت بالنسبة لكثير من الدول. وفي مجال التعاون الدولي في هذا الميدان تعتبر الأمم المتحدة محفلا عالميا تصبح فيه الدول من جميع أنحاء العالم أعضاء في شبكة معلومات تتيح لها تقاسم الخبرات ومن ثم تعزيز مؤسساتها لمنع الجريمة. وهذا هو السبب في ضرورة أن تكون هياكل الأمم المتحدة في ذلك المضمار متينة.

٣ - ففي عام ١٩٩٥ قررت الجمعية العامة رفع درجة فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية ليصبح شعبة. وأكد هذا القرار الأهمية الأولية التي تعلقها الجمعية العامة على التعاون الدولي في مجال منع الجريمة. وللأسف فإن مرور الأمم المتحدة بأزمة مالية أدى الى تجميد الوظائف الجديدة المخصصة لتلك الشعبة. وتسبب ذلك في تعطيل قدرة الشعبة على الاستجابة لتزايد عدد طلبات المساعدة والولايات العديدة التي عهد بها الى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وهذا هو السبب في أن مشروع القرار يطلب الى الأمين العام أن يكفل تنفيذ ذلك الإجراء وأن يواصل تعزيز برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية بتزويده بالموارد اللازمة لتنفيذ ولاياته تنفيذا تاما. وتأتي الفقرات الأخرى من مشروع القرار متابعة عن كثب للنص في العام السابق.

٤ - وقال إن وفده يود، بناء على طلب بعض الوفود وبعد إبلاغه مقدمي مشروع القرار، أن يعيد النظر في مشروع القرار. فالفقرة الثانية من ديباجة قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٠، التي حذفت في الأصل رغبة في اختصار مشروع القرار ينبغي أن توضع الآن كفقرة ثالثة جديدة في الديباجة ويكون نصها كما يلي:

"واقتناعا منها باستصواب زيادة التنسيق والتعاون فيما بين الدول في مجال مكافحة الجريمة، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات كالإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغسل الأموال، وإذ تضع في اعتبارها الدور الذي يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على السواء أن تؤديه في هذا الصدد،".

ويأمل مقدمو القرار أن يمكن اعتماده بتوافق الآراء كما حدث في السنوات السالفة.

٥ - السيد فرنانديز (اسبانيا) والسيد ناراسنكو (الاتحاد الروسي) والسيد ويصا (مصر) والسيد كابا (كوت ديفوار) والسيد كارانزا (غواتيمالا): انضموا الى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/51/L.5

٦ - السيد نجم (لبنان): قدم تعديلا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/51/L.3 وعنوانه "إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام" وقال إنه لا يرمي الى إعادة فتح باب المناقشة بشأن محتوى الإعلان ولكنه يود إضافة الفقرة التالية الى مرفق مشروع القرار بوصفها الفقرة الأولى في الديباجة بعد عبارة "إن الجمعية العامة،"

"إذ تشير الى الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة،"

٧ - وأضاف أن الإعلان قد اعتمد بالإجماع في ختام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الذي شاركت فيه جميع الدول على أرفع مستوى. وهو إعلان بالغ الصراحة ويعكس شواغل الدول جميعها ويوفر إطارا للأنشطة المتعلقة بالأمن العام. فالقضاء على جميع أشكال الجريمة يتطلب اتخاذ تدابير وازعة ووقائية؛ وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج الأسباب الكامنة وراء الجريمة على نحو جاد كما يعالج الآثار، وأن يتخذ التدابير الوقائية كالتدابير المتخذة لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويأمل وفده أن يحظى التعديل بتأييد جميع الوفود.

مشروع القرار A/C.3/51/L.9

٨ - السيد تيلو (المكسيك): قدم مشروع القرار المعنون "العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وانتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع" باسم مقدميه، وقال إن البلدان التالية انضمت الى مقدمي المشروع: أنتيغوا وبربودا، بلجيكا، جورجيا، قيرغيزستان، ميانمار، ناميبيا. وبما أن مشروع القرار مقدم من عدد كبير من البلدان من شتى المناطق الجغرافية فهذا يعكس التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعزيز الجهود الرامية الى مكافحة ذلك الخطر الوبيل.

٩ - واستطرد قائلا إن مشروع القرار الشامل الحالي يأتي نتيجة لمفاوضات ومشاورات جوهرية، وهو يشكل إسهاما في الجهود المبذولة لتيسير وتعزيز كفاءة عمل الجمعية العامة. كما أن المعالجة الشاملة في مشروع القرار لهذه المشكلة البالغة التعقيد والمتعددة الوجوه تؤدي بلا شك الى دقة تركيز جهود المنظمة في ذلك الميدان. وهو مثل واضح أيضا على روح التعاون السائدة في الجهود المبذولة للتغلب على مشكلة المخدرات.

١٠ - ولاحظ، بعد أن استعرض محتويات مشروع القرار، أن النص يأتي نتيجة لمفاوضات موسعة ومكثفة أبدى جميع المشاركين خلالها حسن النوايا والمواقف البناءة وهو يرجو أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

١١ - السيدة تولي (كينيا) والسيد شومار (موزامبيق): انضما الى مقدمي مشروع القرار.

١٢ - السيدة رونيك (بولندا): قدمت مشروع القرار المعنون "مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" باسم مقدميه الذين انضمت إليهم أيرلندا، بيلاروس، جمهورية كوريا، جورجيا، غواتيمالا، ماليزيا، النمسا، هندوراس، هنغاريا، وقالت إن مشروع القرار يأتي نتيجة لمشاورات غير رسمية مكثفة. فبعد التشاور مع مكتب الشؤون القانونية ومع مراعاة آراء المشاركين تقرر تنقيح الفقرتين ١ و٢ بالاستعاضة عن عبارة "الدول الأعضاء" بعبارة "جميع الدول". وهي ترجو أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع) (A/51/3 (الجزءان أولا وثانيا) وA/51/38 وA/51/90 وA/51/180 وA/51/210 وA/51/277 وCorr.1 وA/51/304 وCorr.1 وA/51/309 وA/51/325 وA/51/391 وA/50/509 وAdd.1)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/51/90 وA/51/210 وA/51/322)

١٣ - السيد هاجيسكي (بلغاريا): قال إن آراء بلغاريا جاء الإعراب عنها في البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن البندين ١٠٣ و١٠٤ من جدول الأعمال، وهي تشاطر الاتحاد النتائج والمقترحات وتؤيدها.

١٤ - فعلى الصعيد الوطني اتخذت بلغاريا عددا من المبادرات الرامية الى تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. واعتمد مجلس وزرائها خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة ومجموعة من التدابير لتنفيذها. وقد تولت صياغة الخطة لجنة مشتركة بين الوكالات اشتركت فيها منظمات عديدة غير حكومية. وهي تهدف فيما تهدف الى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة؛ وتحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمرأة بضمان مشاركتها على قدم المساواة في العمل والتوظيف؛ وتخفيف حدة الفقر بين النساء والقضاء عليه؛ وتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة العامة والسياسية؛ وتحسين صحة المرأة؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وتتألف الخطة الوطنية من أربعة أقسام أساسية هي:

(أ) مهام الحكومة وأنشطتها لبلوغ الأهداف الاستراتيجية؛

(ب) المشاريع المتعلقة بالمرأة والتي تنفذ باشتراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية

؛

(ج) مؤسسات وآليات تنفيذ ومراقبة الخطة الوطنية؛

(د) الموارد اللازمة لتنفيذ التدابير المعتمدة.

١٥ - وترمي مجموعة التدابير التي اعتمدها مجلس الوزراء الى ضمان تحقيق الأهداف والمقاصد الاستراتيجية المحددة في الخطة الوطنية، وبوجه خاص تمويلها على نحو سليم. وجدير بالملاحظة أنه بالنظر الى التقشف في الميزانية والى البيئة النقدية والمالية التقييدية التي تصاحب التكيف الهيكلي لاقتصاد بلغاريا فإن الوصول الفعلي الى أهداف خطة العمل الوطنية يتطلب تعاونا شاملا من المنظمات والمؤسسات الدولية فضلا عن المساهمات المالية.

١٦ - وأضاف أن بلغاريا تؤكد دعمها لأنشطة الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وفي هذا الصدد تستحق الذكر بوجه خاص اللجنة المعنية بمركز المرأة. وتظل بلغاريا ملتزمة بشدة بتنفيذ المبادئ والأهداف الاستراتيجية لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٧ - السيدة تولي (كينيا): قالت إن حكومتها ملتزمة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بقصد ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات المجتمع، بما فيها عملية اتخاذ القرارات والوصول الى مراكز السلطة، بغية إسهامها في تحقيق المساواة والتنمية والسلام في العالم. فالتنفيذ الفعلي لبرنامج العمل يتطلب التزاما من الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية بتعبئة المزيد من الموارد وبصياغة وتنفيذ تدابير محددة، على الصعيد الوطني، من أجل ضمان المساواة بين الرجل والمرأة. ولمنظومة الأمم المتحدة دور هام في مساعدة الدول الأعضاء، ومن بينها كينيا، على القضاء على الفقر بين النساء اللائي يشكلن أكثر من نصف سكان العالم.

١٨ - وأضافت أن كينيا تعرب عن ثنائها على اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث عدلت المبادئ التوجيهية للإبلاغ (A/51/277) بغية كفالة أن تتضمن التقارير معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ منهاج العمل. ودعت جميع الدول الأعضاء الى تأييد ذلك القرار الذي يجيء في حينه تماما.

١٩ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/51/304) رحبت بالتدابير التي تتخذ لتحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة. ومع أن هدف تمثيل المرأة في الوظائف مع مراعاة التوزيع الجغرافي قد تحقق فإن التقدم في مستويات اتخاذ القرارات بطيء وغير كاف. ولبلوغ المساواة الكاملة (التوزيع بنسبة ٥٠ الى ٥٠ بين الجنسين) يجب أن توضع حدود زمنية. وكينيا تحث الأمين العام على تعيين الافريقيات المؤهلات في الوظائف العليا في الأمانة العامة تمشيا مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ولكي يستمر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة في بذل جهود للإسهام في تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان النامية وفي افريقيا، ولكي تدمج احتياجات المرأة في البرامج على

جميع المستويات، يجب تعزيز أنشطة الصندوق التنفيذية بزيادة الدعم المالي من الحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الخاصة والمنظمات غير الحكومية. كما ينبغي أن يقدم الصندوق تقاريره الى اللجنة الثالثة مباشرة.

٢٠ - وكنوع من متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين، وللتشجيع على المساواة بين الجنسين وتحسين مركز المرأة في عملية التنمية في كينيا فإنها عمدت الى تعزيز لجنتها الوطنية للتنسيق بالتعاون مع مراكز الاتصال الوطنية في مختلف الوزارات والمؤسسات بغية الوفاء بالتزاماتها الوطنية بموجب منهاج العمل. كما أنها أدمجت منظورها لمراعاة الفروق بين الجنسين في سياسات وبرامج التنمية المستدامة؛ وعززت آليات تقييم أثر السياسات الإنمائية على المرأة؛ وعينت النساء في الوظائف الحكومية العليا كوظائف القضاة في المحاكم العليا؛ ووضعت برامج إنمائية مدرة للدخل صممت لرفع مستوى معيشة النساء في الريف والحضر، مما مكن مجموعات من النساء من شراء الأراضي وبناء المساكن وأماكن العمل ومن استهلال المشاريع القادرة على النمو في مجالات الصحة والمياه والصناعة والإسكان؛ وعززت وحسنت نوعية تعليم الفتيات.

٢١ - وأضافت أن كينيا سنت أيضا قوانين لتمكين الرجال والنساء من شراء الأراضي والممتلكات وتوريثها على قدم المساواة؛ وهي تبذل قصارى جهدها للنهوض ببرامج التثقيف الانتخابي للمرأة بقصد زيادة مشاركتها في البرلمان وفي الإدارة المحلية. وتواصل الحكومة تشجيع المنظمات غير الحكومية التي تربو على ١٠٠ منظمة على أن تعالج قضايا المرأة كجزء من برامجها الإنمائية بغية رفع مستوى معيشة المرأة في المناطق الريفية. وتواصل كينيا بذل كل جهدها لضمان دمج المرأة في عملية التنمية وزيادة فرص حصولها على التعليم والموارد الصحية والإنتاجية.

٢٢ - السيدة مسدوة (الجزائر): قالت إن المقصود من التدابير الواردة في مناهج العمل في مختلف العقود من أجل النهوض بالمرأة هو أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية لعملية تكيف مستمرة مع الأوضاع الوطنية دائمة التغير. وفي هذا الصدد فإن مؤتمر بيجين أتاح فرصة لتقييم التقدم المحرز وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان دخول المرأة الى القرن الحادي والعشرين عضوا كاملا في المجتمع. ومع أنه يطالب الحكومات بوضع أسس العمل وتدبير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج العمل فمن الضروري للأمم المتحدة أيضا أن تقوم بالإضافة الى إدماج المرأة في سياساتها وبرامجها وتوفير الفرص المتساوية لها في الأمانة العامة؛ بضمان تنفيذ منهاج العمل على الصعيد الدولي وتعزيز التعاون الدولي لتنفيذه.

٢٣ - وأضافت أن اللجنة المعنية بمركز المرأة، في الأمم المتحدة، وخاصة منذ تعزيز ولايتها، تؤدي دورا رئيسيا في متابعة تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل ومنهاج العمل؛ وهي تساعد أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنسيق التقارير المرحلية التي تعدها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. فينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرج احتياجات المرأة في عمل اللجان التقنية وأن يكفل التنسيق على مستوى

المنظومة بين النتائج المتحصل عليها في مجال تلبية الأهداف المحددة بالنسبة للمرأة والواردة في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة.

٢٤ - وقالت إنه ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل بالتحديد في مجال النهوض بالمرأة أن تكون قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة فعالة. ومن ثم يجب أن تكون الموارد البشرية والمادية المنصوص عليها في ميزانية الأمم المتحدة كافية لتمكين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والمعهد الدولي للتدريب والبحوث من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، وجميع الهيئات الأخرى العاملة من أجل النهوض بالمرأة، من السعي جاهدة لتنفيذ منهاج العمل.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن المرأة الجزائرية التي شاركت بنشاط وعلى قدم المساواة مع الرجل في كل الجهود الرامية الى تحقيق أهداف بلدها، قد قامت بدور محوري في عملية التنمية والتحول الديمقراطي والتحديث الوطني. أما الجهود المبذولة لإشراك المرأة في إقامة مجتمع عصري في الجزائر فقد أسفرت عن زيادة كبيرة في أعداد الماهرات اللائي يدخلن الى سوق العمل ويحتللن مزيدا من الوظائف الكبرى. وفضلا عن هذا فثمة جهود تبذل لتشجيع المرأة على ممارسة حقها في حرية تكوين الرابطات وحرية التعبير وفق ما يكفله لها الدستور. وقالت أخيرا إن الدلائل على التزام الجزائر بمساواة المرأة في الحقوق يمكن أن ترى في تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتأييدها لمبدأ وضع بروتوكول اختياري لتعزيز آليات تنفيذ الاتفاقية.

٢٦ - السيدة غوردون (جامايكا): انضمت الى البيان الذي أدلى به ممثل جزر البهاما نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وقالت إنه على الرغم من مشاعر القلق التي أعرب عنها في ختام المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة حول صعوبة تنفيذ نتائجه فإن تقارير الأمين العام والبيانات التي أدلى بها في اللجنة تشير فيما يبدو الى إحراز تقدم في مجال المتابعة ـ قليل في بعض النواحي وأكبر كثيرا في نواح أخرى. غير أن جميع الدول تسلم ببقاء الكثير من العمل أمامنا.

٢٧ - وأضافت أن جامايكا تواصل تأييدها للمبادرات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه وهيئاته ذات الصلة وسائر وكالات الأمم المتحدة العاملة من أجل النهوض بالمرأة. وكما جاء في خطة العمل دون الإقليمية للجماعة فإن الأولويات هي الفقر والتعليم والتدريب، والعنف الموجه ضد المرأة والطفل (ولا سيما الأطفال الإناث) والتفرقة في الاشتراك في السلطة واتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٢٨ - وواصلت القول إن جامايكا تشيد بعمل الحكومات والأمم المتحدة في سبيل تبسيط منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في برامج متابعة المؤتمر، ولكن يساورها قلق بشأن الميل الى استعمال كلمة "الجنس" بالتبادل مع كلمة "المرأة" عند الإشارة الى المسائل المتعلقة بالمرأة فحسب. وفي هذا الصدد فإن توضيح مصطلح "نوع الجنس" الوارد في الوثيقة A/51/322 يستحق الكثير من التقدير.

٢٩ - وقال إن قضية العنف ضد العاملات المهاجرات تحتاج الى مزيد من الدراسة مع مراعاة العوامل المبينة في تقرير الأمين العام (A/51/325). وفي ضوء التعدد الإثني للسكان في جامايكا والعدد الكبير من أهل جامايكا بين المهاجرين في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا فإن جامايكا تفهم جانبي القضية، وبوسعها أن تمارس التسامح وتتفهم الآراء المختلفة.

٣٠ - وعلى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ منهاج عمل بيجين؛ ويجب عليها الى جانب توفير الموظفين اللازمين، أن تساعد على إيجاد بيئة العمل المناسبة. وفي أنحاء كثيرة من العالم تستغل المرأة، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مهمة عسيرة إن هو أراد أن يضع حدا نهائيا لهذا الوضع.

٣١ - السيدة شودري (الهند): قالت إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قدم منظورا جديدا لقضايا المرأة، إذ اعتبرها جزءا لا يتجزأ ومحوريا من المجتمع ككل، ونجح في التوصل الى توافق آراء دولي بشأن النهوض بالمرأة باعتبار ذلك أمرا أخلاقيا حتميا. وفيما يتعلق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين أشادت الهند بأساليب العمل الجديدة وباعتماد برنامج عمل متعدد السنوات في اللجنة المعنية بمركز المرأة. وقد استجابت منظومة الأمم المتحدة بجدية لولايات مؤتمر بيجين؛ بيد أن الهند تأمل في أن ترى مزيدا من الإحساس بالفوارق بين الجنسين في متابعة المؤتمرات العالمية الأخيرة التي ترعاها الأمم المتحدة، وفي إدماج منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين في الأنشطة التحليلية والتشغيلية وفي تدابير زيادة أعداد النساء في الأمانة على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ثم إنه يجب توفير التمويل الكافي لشعبة النهوض بالمرأة، وغيرها من المنظمات ذات الصلة التي تعالج مسألة المرأة في منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وأضافت أن الحكومة الهندية تعمل، بمساعدة من المنظمات غير الحكومية، في سبيل الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وذلك بصياغة سياسة وطنية لتمكين المرأة. وتلك السياسة تدمج منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع الخطط والسياسات والبرامج واعتمادات الميزانية والتقييمات وممارسات الرصد والتقييم، بحيث توجه العمل والسياسة في كل قطاع. والهدف من ذلك هو تيسير النهوض بالمرأة وضمان مشاركتها في التنمية وفي عملية اتخاذ القرارات، على قدم المساواة، من خلال استراتيجيات التعليم والعمل الإيجابي.

٣٣ - وذكرت أن تمكين المرأة يتم أيضا على الصعيد السياسي عن طريق الربط بين الإجراءات الإيجابية كتحديد الحصص في الهيئات التشريعية وهيئات اتخاذ القرارات، وعن طريق استراتيجيات التعليم والمساعدة الذاتية والدعوة وإذكاء الوعي. ويوجد الآن قرابة مليون امرأة يشغلن وظائف ذات سلطة ويشاركن في اتخاذ القرارات على جميع الصعد وهذه نتيجة مباشرة لتعديل الدستور في عام ١٩٩٢. كما أن الوزارة أدرجت مشروعا حظي بتأييد جميع الأحزاب لحجز ثلث المقاعد على الأقل للنساء في البرلمان الوطني والأجهزة التشريعية الحكومية.

٣٤ - وفيما يتعلق بقضية العنف والتمييز ضد المرأة قالت إن اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والتنظيمات التشريعية غير الحكومية استحدثت " محاكم الشعب". وقد فصلت تلك المحاكم في نحو ٧٠٠٠ قضية في أقل من عام. وقدمت توصية بتعيين مفوضين خاصين للدفاع العلني عن حقوق المرأة؛ وتضطلع الحكومة حاليا، وهي تتشاور مع اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة، بإجراء استعراض لجميع القوانين الحالية بغية إزالة الأحكام التي تميز ضد المرأة، وباقتراح تشريعات إضافية لحماية حقوق المرأة. وعلاوة على هذا، فتمشيا مع التزامات بيجين تظل الهند متمسكة بزيادة الإنفاق في الميزانية على التعليم ليمثل ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٠. وسيكون محور التعليم الأولي هو الأطفال الإناث ويولى اهتمام خاص للمناطق التي ترتفع فيها معدلات انتشار الأمية بين الإناث.

٣٥ - وذكرت أن مشاكل المرأة والفقر لا يمكن فصلها عن البيئة الاقتصادية الأوسع أو عن مشكلة استئصال شأفة الفقر. وأكثر الاستراتيجيات فعالية في استئصال الفقر هي التي تركز على دور المرأة في الاقتصاد وهو دور حاسم وإن كان غالبا غير منظور. ويجب لنجاح هذه الاستراتيجيات أن تتصدى للخلل الهيكلي وأسبابه الأعم. ومع ذلك فلا المفاوضات في اللجنة المعنية بمركز المرأة والمتعلقة بالقرارات الخاصة بالمرأة والفقر، ولا المفاوضات في لجنة التنمية الاجتماعية والمتعلقة باستئصال الفقر، ولا الإجراءات العملية على المستوى الدولي، أظهرت التضامن أو حسن النية أو الإرادة السياسية أو الإقرار بالمسؤولية الجماعية اللازمة لحل المشكلة. والنجاح في تنفيذ منهاج العمل يتوقف على إسهام جميع المشاركين ـ الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ـ ولئن كانت المسؤولية الأولية عن التنفيذ تقع على المستوى الوطني فإن التعاون الدولي بالغ الأهمية، ولا سيما فيما يتصل بالوفاء بالالتزامات بتوفير الموارد المالية.

٣٦ - السيد ماغيرو (رومانيا): تحدث مؤيدا البيان الذي أدلى به وفد أيرلندا باسم الاتحاد الأوربي وقال إن مؤتمر بيجين بالغ الأهمية لمستقبل جميع النساء لأنه يمثل برنامجا للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أكد المؤتمر أيضا دور المرأة بوصفها عامل تغيير وأكد إسهامها في تعزيز القيم الديمقراطية وازدهار المجتمع: فكان المؤتمر أداة فعالة في كفالة النظر الى حقوق المرأة باعتبارها جزءا هاما من حقوق الإنسان والحريات العالمية الأساسية. وتمشيا مع هذه الرؤية الجديدة ينبغي إدماج منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية.

٣٧ - ولئن كانت الحكومات تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تلك التوصية وغيرها من التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين، فعلى المجتمع المدني والمجتمع الدولي القيام بواجبهما في هذا الصدد. ويسر رومانيا في هذا المقام أن ترى أن منظومة الأمم المتحدة تعمل على إدماج القضايا المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في أنشطتها، وترجو أن يساعد الفريق النسائي المخصص المشترك بين الوكالات والذي أنشأته لجنة التنسيق الإدارية، في بلوغ التلاحم في أنشطة متابعة المؤتمرات العالمية، وأن يسعى الى التوفيق بين الجوانب السياسية والجوانب التشغيلية في أنشطة الأمم المتحدة بحيث يصبح منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين جزءا أساسيا من العمل في المنظومة بأسرها.

٣٨ - وأضاف أن حكومته، وفاء بما التزمت به في مؤتمر بيجين تعاونت مع شعبة النهوض بالمرأة والمكتب الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكمنولث الدول المستقلة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، في تنظيم مؤتمر دون إقليمي للخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين في وسط أوروبا وشرقيها، وقد عقد المؤتمر في بوخارست في الفترة من ١٢ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ووفقا لأولويات منهاج العمل والاحتياجات المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فقد نظر المؤتمر في ثلاثة مواضيع هامة هي: وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذ برنامج بيجين، بما في ذلك تعبئة الموارد والتعاون الدولي؛ وتحديد التدابير والآليات اللازمة لتشجيع القدرة المؤسسية للهياكل الوطنية المعنية؛ ودور المجتمع المدني في تنفيذ توصيات المؤتمر. وأظهر اجتماع بوخارست أن قضايا المرأة المعقدة لا يمكن حلها بطريقة بناءة وبكفاءة ما لم تتضافر الجهود على الصعد الحكومي وغير الحكومي والدولي. وأتاح الاجتماع الفرصة للحوار وتبادل الآراء وساعد على توضيح التدابير التي تحتاجها الديمقراطيات الجديدة للتشجيع على النهوض بالمرأة، وأكد ضرورة إدماج منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين في العمليات الديمقراطية في تلك البلدان.

٣٩ - واستطرد قائلا إن الوثيقة الختامية لاجتماع بوخارست تضمنت توصيات محددة بشأن تنظيم عمليات استشارية وطنية تشمل المجتمع المدني بقصد إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية وتكامل الأنشطة المصممة لتعزيز الهياكل الوطنية العاملة من أجل النهوض بالمرأة في سياق الإصلاح الإداري، وإنشاء آليات للتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وإجراء البحوث وجمع البيانات الإحصائية عن دور المرأة في المجتمع. وفضلا عن هذا علق المؤتمر أهمية خاصة على التعاون بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز. وعلى هذا أوصى المشاركون بأن تنظر اللجنة الاستشارية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، في دورتها لعام ١٩٩٧ في إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل وسط وشرقي أوروبا. ومن النتائج الهامة للاجتماع وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ منهاج العمل؛ وبوسع البلدان في المناطق الأخرى أن تستخدم تلك الخطة كنموذج.

٤٠ - السيدة توميك (سلوفينيا): رحبت بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/51/322) والتدابير التي تتخذها معظم الهيئات الحكومية الدولية وأمانات وبرامج الأمم المتحدة، وبمواءمة منظور مراعاة الفروق بين الجنسين مع سياساتها وبرامجها. ومع ذلك يلزم القيام بأعمال أخرى لإدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في العمل اليومي لموظفي الأمم المتحدة، وذلك مثلا باستنباط منهجية لتطبيق منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في الإبلاغ بمقتضى أحكام الصكوك والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وذكرت أن وفدها يهتم بتوصيات فريق الخبراء التابع للجنة الإحصائية والمعنى بالآثار الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة بقصد إعداد مجموعات البيانات الاجتماعية الوطنية موزعة حسب نوع الجنس، بغية قياس التقدم المحرز في تنفيذ برامج عمل تلك المؤتمرات. كذلك يود وفدها التأكيد على القيمة الكبيرة لدور المنظمات غير الحكومية في رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمرات.

٤١ - وفيما يتعلق بموقف المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة قالت إن وفدها يرى أن من المهم مواصلة السعي لبلوغ مجموعة الأهداف المتمثلة في زيادة المساواة بين الجنسين وزيادة التوزيع الجغرافي العادل، رغم الأزمة التي تواجه المنظمة. ويوافق وفدها تماما على الملاحظات ذات الصلة الواردة في التقرير عن تحسن مركز المرأة في الأمانة العامة (A/51/304).

٤٢ - ولئن لم تكن هناك مساواة بصورة قانونية بين الرجل والمرأة في سلوفينيا فإنه يبقى الكثير من العمل لتحقيق المساواة الفعلية. ورغبة من حكومة سلوفينيا في إذكاء الوعي العام بهذه القضايا فإنها نشرت إعلان ومنهاج عمل بيجين باللغة السلوفينية ووزعت موجزا لأحكام وثيقة بيجين في المدارس والمؤسسات العامة وغيرها.

٤٣ - وبما أن سلوفينيا دولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فهي تدرك المشكلة التي يثيرها تراكم التقارير التي تنتظر إعادة النظر. وهكذا فهي تؤيد القرار الذي اتخذته الدول الأطراف في العام الماضي بتعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠، من الاتفاقية. ومع هذا فلأنه كان من المنتظر أن يستغرق دخول ذلك التعديل حيز النفاذ بعض الوقت فإن حكومتها تؤيد الطلب المؤقت من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لعقد دورتين مدة كل منهما ثلاثة أسابيع واجتماع فريق عامل قبل الدورة لمدة أسبوع واحد. والاتفاقية هي الإطار القانوني الأساسي لحقوق الإنسان للمرأة الذي سبق التأكيد في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على أنه جزء أساسي لا يتجزأ وغير قابل للتصرف من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذا يسر وفدها أن يرى تزايد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية؛ وهو يأمل التوصل الى التصديق العالمي عليها بحلول عام ٢٠٠٠. وقالت إن سلوفينيا تؤيد التحرك نحو وضع بروتوكول للاتفاقية ينص على الحق في تقديم الطعون الفردية في قضايا انتهاك حقوق المرأة. ومن ثم يؤيد وفدها استمرار عمل الأفرقة العاملة ذات الصلة إبان الدورة الحادية والأربعين للجنة المعنية بمركز المرأة.

٤٤ - وأوضحت أن وفدها يولي أهمية خاصة لقضية العنف الموجه ضد المرأة بجميع أشكاله ويؤيد البيان الوارد في تقرير الأمين العام عن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/51/325) عن إمكانية اعتبار عمل فريق الخبراء في تلك القضية في اجتماعه في أيار/مايو نقطة انطلاق للعمل بشأن المؤشرات المتفق عليها دوليا للعنف الموجه ضد المرأة.

٤٥ - السيدة لوبيز دا روزا: (غينيا بيساو): قالت إن الحكومات والمنظمات غير الحكومية أقرت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بالعلاقة القائمة بين التنمية الاجتماعية وتحسين مركز المرأة الاقتصادي والسياسي. وكان من الاهتمامات الأساسية أن يعكس الاتجاه نحو تأنيث الفقر، وبالتالي إنقاذ المرأة من الحلقة المفرغة التي تعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وإهانة لكرامة الإنسان. بيد أنه لا بد من الاعتراف بأن مركز المرأة قد طرأ عليه تغيير طفيف وخاصة في افريقيا.

٤٦ - وذكرت أن حكومتها تسلم بأن العوامل الرئيسية في مكافحة الفقر هي الحكومات، ولكنها ترى أن على المجتمع الدولي التزاما أخلاقيا بالحفاظ على الوعود التي قطعها في مؤتمر بيجين، لا سيما ما يتعلق بتعبئة موارد جديدة وإضافية وبزيادة التعاون الدولي. وفي هذا الصدد دأبت حكومتها، رغم القيود على الميزانية، على تكريس اهتمامها الخاص لمركز المرأة، واتخذت خطوات متجددة لإدماج شواغل المرأة المشروعة في سياسات وبرامج بلدها الإنمائية. وعملا بتوصيات بيجين نظمت حكومتها حلقات ودورات دراسية في مختلف المجالات لإعلام الجمهور بالتقدم المحرز وبنتائج المؤتمر. وعلاوة على هذا أنشأت إدارة تنفيذية في وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة بغية متابعة أعمال المؤتمر. وتدرك حكومة غينيا بيساو ضرورة تشجيع دور المرأة بوصفها أحد عوامل التنمية والمستفيدين منها، وذلك بكفالة تحسين وصولها الى الخدمات التعليمية والصحية والتوظيف والأمومة ورعاية الطفل، الى جانب الائتمانات، بحيث تدمج هذه المسائل كلها في تنمية البلد. ويترتب على هذا أن الحكومة تعتزم تنفيذ خطة عمل بالتعاون والمشاركة النشطين من جميع الأطراف المعنية.

٤٧ - وقالت إن وفدها يرحب بتعيين أمين عام مساعد ومستشار خاص للأمين العام لشؤون الجنسين، وبإنشاء لجنة توجيهية لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، وهذه جميعها تعيد تأكيد رغبة الأمين العام في تشجيع عملية النهوض بالمرأة. كما أن وفدها يرحب بالتدابير التي تتخذها الهيئات المختلفة والأمانات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة بأسرها للوفاء بأحكام منهاج عمل بيجين. وإذا كانت تسلم بالعمل القيم الذي تؤديه الهيئات المكرسة للنهوض بالمرأة، كالمعهد الدولي للبحوث والتدريب في مجال النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، فهي ترى أن من المهم تزويد هذه الهيئات بالدعم السياسي والمالي لتمكينها من الاضطلاع بولايتها.

٤٨ - واستطردت قائلة إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ـ التي كانت غينيا بيساو بين أول الموقعين والمصدقين عليها ـ لا تزال واحدا من أهم الصكوك القانونية لمكافحة هذا التمييز. ولذا فوفدها يؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتجديد ولاية الفريق العامل المسؤول عن إعداد مشروع بروتوكول اختياري للاتفاقية. وقد أيد وفدها في اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية الاقتراح بأن يطلب الى الجمعية العامة الإذن للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بالاجتماع مرتين كل عام اعتبارا من عام ١٩٩٧ للنظر في معالجة مسألة التقارير المتراكمة. كما أن حكومتها تؤيد قرار اللجنة بالطلب الى الدول الأطراف أن تضمن تقاريرها معلومات عن التدابير التي تعتمدها لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٤٩ - وأعربت عن أسف غينيا بيساو لأن استغلال المرأة عن طريق شبكات البغاء الدولية والاتجار بالنساء والفتيات أصبح شكلا من الأشكال الرئيسية للجريمة الدولية المنظمة. فيجب أن تتخذ التدابير المناسبة والعاجلة لمعاقبة مرتكبي هذه الجريمة ومنع تلك الظاهرة التي تعد انتهاكا لحقوق المرأة وحرياتها الأساسية. هذا فضلا عن أنه يجب على البلدان أن تعتمد تشريعات جديدة وتنفذ القوانين القائمة وتوفر المعلومات والتعليم وتتيح إعادة تأهيل وإعادة إدماج هؤلاء النسوة في المجتمع. ويضاف الى هذا أنه مادام من المتعين أن يعزز التعاون الدولي، كما ذكر الأمين العام في تقريره (A/51/309) فينبغي إعادة النظر في

اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير المعقودة في عام ١٩٤٩ والتي لم يصبح أطرافا فيها سوى أقل من نصف الدول الأعضاء؛ وإنشاء هيئة جديدة تضطلع بمسؤولية دراسة التقارير المتعلقة بتنفيذ تلك الاتفاقية، من أجل زيادة فعاليتها.

٥٠ - أما عن مركز المرأة في الأمانة العامة فقالت إن من الواجب أن تستمر الجهود الرامية الى زيادة تمثيل المرأة على جميع المستويات، بما في ذلك تمثيلها في أعلى الدرجات.

٥١ - ولا بد من عمل كل ما يمكن عمله لبلوغ الأهداف المحددة في بيجين. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رائدا في إيجاد المناخ الملائم لزيادة التعاون والمشاركة من البلدان، بغية التغلب على العقبات التي تعترض النهوض بالمرأة. ويتعين رصد الموارد المالية والبشرية اللازمة وإعطاء الأولوية للأنشطة في هذا الميدان؛ كما ينبغي أن تتخذ الخطوات للحد من تأثير الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة على برامج النهوض بالمرأة.

٥٢ - السيد تيسيما: (اثيوبيا): قال إن وفده يرى أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/51/322) توفر المبادئ التوجيهية للتدابير التي تتخذها الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وينص إعلان ومنهاج عمل بيجين على أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر تقع على عاتق الحكومات التي يجب أن تقوم بدور رائد في مجال تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة. وأوضح أن الحكومة الاثيوبية اتخذت التدابير منذ سقوط الدكتاتورية العسكرية قبل سنوات خمس، لتمهيد الطريق أمام النهوض بالمرأة. وعلى سبيل المثال، فإن الدستور الجديد يكفل للمرأة حقوقا متساوية؛ وقد أنشأت الحكومة مكتبا لشؤون المرأة وأعلنت سياسة وطنية بشأن المرأة وأدرجت قضايا الجنسين في السياسات الوطنية للتعليم والصحة والسكان. وبالتالي فإن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان حافزا لبذل الجهود الوطنية من أجل النهوض بالمرأة، كما أتاح الفرصة لدراسة المشاكل الأخرى للمرأة الاثيوبية، ولتبادل الخبرات وصياغة صلات التعاون مع المجتمع الدولي. وتستهدف الحكومة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، فاستنبطت لذلك خطة عمل وطنية كجزء من استراتيجيتها الإنمائية، بتوجيه من مكتب شؤون المرأة.

٥٣ - وأضاف أن روح بيجين، بعد مضي عام على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، شجعت الحكومة الاثيوبية على تعزيز أنشطتها من أجل النهوض بالمرأة. ففي المجال السياسي أتاح انتخاب حكومة جديدة الفرصة للمرأة لانتخاب الممثلين الذين يدعمون تمكينها في الميدانين الاقتصادي والسياسي، لتحتل مناصب رفيعة في الحكومة. وإذا كان التمكين السياسي للمرأة ظل أحد التحديات أمام الحكومة فقد حدثت انطلاقة مشجعة تشير الى أن المواقف من قدرات المرأة القيادية أخذت في التغيير. وفي المجال الاقتصادي اعتمدت الحكومة برنامجا إنمائيا مدته خمس سنوات تركز على التنمية الزراعية. وكفل الدستور الجديد للمرأة حق تملك الأراضي والحصول على الائتمانات والخدمات الأخرى على قدم المساواة مع الرجل.

٥٤ - ومن المقاصد الأولية لبرنامج السنوات الخمس الإنمائي توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم؛ ولهذا الغرض تبنى المراكز الصحية والمدارس في المناطق الريفية. والهدف من ذلك هو تخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع، وزيادة قيد الفتيات في جميع المستويات التعليمية، وتقليل المعدل المرتفع لتخلف الفتيات عن الدراسة.

٥٥ - وفي ضوء التدابير المتخذة في اثيوبيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفاء بالالتزام المقطوع في مؤتمر بيجين يمكن استنتاج أن النهوض بالمرأة يتجه في طريقه الصحيح. بيد أن مسؤولية الحكومات عن تنفيذ منهاج عمل بيجين لا تحتاج الى مزيد من التأكيد وخاصة بالنسبة لبلد من أقل البلدان نموا كاثيوبيا، حيث يعتمد التنفيذ على المساعدة من المجتمع الدولي والتعاون معه. فالمساعدة المالية والمادية والتقنية التي تكملها بيئة اقتصادية دولية مواتية أمر حتمي لتحقيق الغايات الاستراتيجية المحددة في بيجين.

٥٦ - السيد غوبارفيتش (بيلاروس): قال إن أهمية المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تكمن في أنه لم يقتصر على وضع استراتيجية وأساليب فنية لتحسين مركز المرأة على مدى العقد القادم بل اقترح أيضا آلية محددة لمراقبة تحقيق أهدافه. ولذا كان من الضروري أن تعزز الأنشطة الوطنية بتدابير منسقة على مستوى المنظومة.

٥٧ - وأضاف أن من المؤسف أن التغييرات الاجتماعية الاقتصادية البعيدة المدى التي تجري في بيلاروس صاحبتها آثار سلبية شملت تراجع الانتاج، وارتفاع الأسعار، والتضخم، وهبوط الدخل الحقيقي، وانخفاض مستوى المعيشة، واقترنت هذه جميعها بعواقب كارثة تشرنوبل. وارتفع عدد النساء اللائي يعشن في الفقر الذي يعزى جزئيا الى القوالب الاجتماعية الصارمة فيما يتعلق بأدوار الجنسين، والقيود المفروضة على وصول المرأة الى السلطة. ورغم الأزمة الاقتصادية اتخذت تدابير لتحسين الأحوال المعيشية للنساء والأطفال، بما في ذلك بعض القوانين التي توفر الحماية للأمهات والأطفال وللأمهات العزبات وأمهات الأسر الكبيرة.

٥٨ - واسترسل قائلا لقد أنشئت آليات على أساس الوثائق الصادرة عن مؤتمر بيجين، لوضع وتنسيق وتنفيذ سياسة لتحسين مركز المرأة في جميع المجالات؛ وتجري محاولة لتكييف التشريعات الوطنية توائم القواعد الدولية. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٦ اعتمد مجلس وزراء بيلاروس خطة العمل الوطنية للفترة ١٩٩٦ ٢٠٠٠ لتحسين مركز المرأة. وفضلا عن هذا، فوفقا لقانون إعانة الأسر ذات الأبناء تمنح الإعانات للنساء في فترة الحمل والولادة وأثناء رعاية الأبناء حتى عمر ٣ سنوات. ووضعت خطط لمنح مزايا مختلفة للأمهات لتربية الأبناء المعوقين، الى جانب تدابير الحماية الاجتماعية الأخرى.

٥٩ - وأوضح أن بيلاروس، البلد الذي يمر اقتصاده بمرحلة انتقال، ليس في وضع يسمح له بحل المشاكل الاجتماعية التي تواجهه، بلا مساعدة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد يعرب عن امتنانه للمساعدة التي

تقدمها المنظمات الدولية، وخاصة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منسك. فنتيجة لتعاونه أنشئ في وزارة الرفاه الاجتماعي مركز للمعلومات والسياسات المتعلقة بالجنسين، ليضطلع بمسؤولية وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالجنسين في البلد. والمركز يقيم تعاونا وثيقا مع اليونيسيف. وبمساعدة من المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الصحة العالمية يكتمل العمل الآن في برنامج وطني لصحة الأم والطفل. وتشارك بيلاروس في تنفيذ مشروع منظمة الصحة العالمية للاستثمار في مجال صحة المرأة، وفي مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك المرأة في التنمية.

٦٠ - وذكر أن وفده يرى أن الدورة الأربعين للجنة المعنية بمركز المرأة أسهمت كثيرا في تنفيذ القرارات المتخذة في بيجين. وقد ثبت أن نتائج تلك الدورة جاءت مثمرة. ويعتبر وفده أن اللجنة ينبغي أن تصبح آلية تنسيق لتنفيذ قرارات مؤتمر بيجين. وهو يؤيد عقد مناقشات بين الوفود المعنية وفريق الخبراء خلال دورات اللجنة. وينبغي أن يراعى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند اختيار الخبراء، وأن تزيد الاستفادة من الفرص المتاحة للجنة لاتباع سبل ووسائل جديدة لتنظيم عملها. كذلك ينبغي أن تستمر إعادة هيكلة اللجنة في حدود الميزانية المعتمدة.

٦١ - واستطرد قائلا إن وفده يرحب باعتماد اللجنة القرار المتعلق بالفقر والذي يسلم بضرورة مواصلة الجهود للتعاون وتقديم الدعم الدولي للأنشطة الوطنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال كي تنفذ منهاج العمل. ولقد آن الأوان لأن تهتم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بالتنفيذ العملي لأحكام النصوص التي اعتمدت في المحافل الدولية المختلفة والمتعلقة بتقديم العون الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٦٢ - واختتم بقوله إن وفده يرى أن العنف الموجه ضد المرأة هو إحدى المشاكل الخطيرة في الوقت الحاضر وهو يؤيد إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالعنف الموجه ضد المرأة لا تقتصر على جمع المعلومات النشورة فحسب بل والوثائق ذات الطابع المقيد.

٦٣ - السيدة وهبي (السودان): قالت إن حكومتها تضع كل سياساتها على أساس مبدأ العدل ولا تستثني قضايا المرأة من هذه القاعدة. فالجهل بالقيم الأخلاقية وعدم احترام بعض المعتقدات الدينية والثقافات والحضارات هي الأمور التي تضاعف الضغط الذي تتعرض له البلدان كي تغير من شخصيتها الوطنية؛ كما أنها أثرت على أوضاع المرأة، وتسببت في صراعات أدت في بعض الأحيان الى فقدان المرأة بعض الحقوق التي كانت تتمتع بها منذ قرون في بعض المجتمعات التقليدية. ولذا فوفدها يطلب الى المجتمع الدولي أن يعمل على إنهاء هذه الظاهرة التي لا يمكن إلا أن تؤدي الى إضعاف المجتمع، وإضعاف أوضاع المرأة في المجتمع.

٦٤ - وأضافت أن التشريعات العمالية تكفل مساواة المرأة في الحقوق من جميع النواحي، فالمرأة السودانية تشغل مناصب منتخبة في الجمعية التشريعية وسائر الوظائف على مختلف المستويات في

الحكومة ومراكز التعليم العالي والوزارات والشرطة والجيش. كما أنها تسهم في التنمية الاقتصادية في الصناعة والخدمات كمهنية وباحثة. وقد سن قانون مؤخرا تنشأ بموجبه مراكز لرعاية الأسرة. أما استقلال المرأة الاقتصادي فيكفله الدستور أيضا. وتصل المرأة الى الخدمات المصرفية والى الائتمان لأغراض الإسكان وغيره. وفي عام ١٩٩٦ سن قانون يحمي حقوق المرأة في تملك الأراضي. ومسألة الحق في التعليم غير مطروحة. فستون في المائة من طلاب الجامعات من الإناث.

٦٥ - واستطردت قائلة إن هدف خدمات الرعاية الصحية ليس حماية السكان من الأمراض فحسب بل وتحقيق توازن داخلي يكفل توفير الصحة العقلية والبدنية. ويساعد الدين والتقاليد على الوقاية من الشرور التي تعانيها بلدان أخرى. وتبذل الجهود الآن لحماية المرأة من العنف، وهو ظاهرة لا تنتشر في المجتمع السوداني إلا في ظروف استثنائية، لأن المجتمع والقانون يرفضان العنف كلية.

٦٦ - أما عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين فقالت إن حكومتها وضعت أهدافا ملموسة للتغلب على العقبات التي يمكن أن تقف في طريق النهوض بالمرأة. ومع هذا يبقى الكثير مما يجب عمله قبل أن يمكن اعتبار أن الالتزامات المتعهد بها قد أوفيت. فنقص الموارد في منظومة الأمم المتحدة زاد من صعوبة تنفيذ المنهاج. وعلى الصعيد الدولي، فعلى الرغم من الرغبات التي أعربت عنها دول كثيرة في تنفيذ منهاج العمل كانت الصعوبات الاقتصادية وندرة الموارد هي العقبات الرئيسية في سبيل الوفاء بتلك الالتزامات.

٦٧ - وأضافت أنه ينبغي للدول أن تقطع التزامات فرادى وجماعات، برعاية الأمم المتحدة، بأن توفر الموارد اللازمة لتنفيذ منهاج العمل. كما أشارت الى تأكيد الأمين العام بأن يبذل كل ما في وسعه للحصول على الموارد اللازمة لكي تتمكن البلدان من تنفيذ منهاج العمل. وقد أنشئت آليات طوعية كثيرة في السودان لتنفيذ أنشطة تشجع على النهوض بالمرأة. وعلى صعيد الحكومة، أنشئت وحدات لتعزيز دور المرأة وحماية حقها في العمل.

٦٨ - وقالت إن حكومتها، عملا بمنهاج بيجين، ركزت على الأولويات المتعلقة بالقضاء على الفقر بين النساء وتوفير رعاية خاصة للاجئات والفتيات والأطفال اللاجئين وتقاسم المسؤوليات في البيت. وأنشئت لجنة تتألف من أساتذة الجامعات والنواب وممثلي المنظمات غير الحكومية، وأعدت المشاريع التي تتناول الأولويات المرسخة في منهاج العمل وجرى تنسيق الأنشطة المتعلقة بدور المرأة في التنمية. وبالنسبة لهذا الموضوع الأخير فقد نظمت دورات تدريبية عملية. وأعطيت الأولوية للمرأة في وسائل الإعلام لتعزيز المعرفة بشؤون المرأة ودورها في المجتمع. وانصب التركيز على الأوضاع الخاصة بالمرأة العاملة، الأمر الذي يقره الدين ويحترمه المجتمع السوداني.

٦٩ - وذكرت أن حكومتها تعتزم تنفيذ منهاج العمل بطريقة تمكن المرأة من التمتع بجميع حقوقها وتيسر الوفاء التام بالالتزامات المتعهد بها والمتعلقة بالنهوض بالمرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

٧٠ - السيدة برادا دي ميسا (منظمة العمل الدولية): قالت إن إعلان ومنهاج عمل بيجين حدد عمل المرأة على أنه محور تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة واستئصال الفقر. وعلى هذا يحتل النهوض بالمرأة أعلى مجالات الأولوية لدى منظمة العمل الدولية في التعاون التقني وأنشطة البحوث والخدمات الاستشارية في مجال السياسات.

٧١ - ومنذ الثمانينات تقدم المرأة معظم احتياجات العمالة الجديدة، حتى في المهن التي يهيمن عليها الذكور. بيد أن ذلك التوسع يعزى الى التفرقة بين الجنسين في سوق العمل والى أن المرأة تقبل بأشكال العمل غير القياسية أو الوظائف قليلة الأجر قليلة المهارة أو العمل لبعض الوقت. وإذا كانت أعداد العاملات تتزايد، فالأغلبية العظمى منهن تتزاحم ببساطة في صفوف فقراء العاملين؛ ويتفاقم هذا الوضع بتزايد أعداد الأسر التي تعولها النساء.

٧٢ - وبعد أن قدمت بيانات إحصائية عن هذا الموضوع أشارت الى بعض أشكال التمييز التي تواجهها المرأة عند دخولها سوق العمل، بما في ذلك التفرقة في الحصول على التدريب وإعادة التدريب والائتمانات والموارد الانتاجية الأخرى، وانخفاض مشاركتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي هياكل المساومة الجماعية.

٧٣ - وقالت إن البرنامج الدولي الجديد للتعاون التقني "وظائف أكثر وأكبر للمرأة" الذي يهدف الى تشجيع العمل في ظروف من المساواة، يمثل استجابة نوعية من منظمة العمل الدولية لدعوة بيجين الموجهة الى وكالات الأمم المتحدة. وقد أصدرت المنظمة وهي تعد لذلك البرنامج منشورا يحمل العنوان نفسه، ويحلل فرص العمل الراهنة للنساء والتحديات التي تواجههن. وأعد هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٧٤ - ويعالج البرنامج بأسلوب متعدد الفروع مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تضع المرأة الداخلة الى سوق العمل في وضع لا تحسد عليه، ويشدد على اتباع نهج تشاركي في صياغة وتنفيذ جميع الأنشطة. ولتوفير المزيد من فرص العمل للمرأة يراعى البرنامج المكونات الكثيرة التي يتألف منها تعزيز الفرص المتكافئة في الوصول الى سوق العمل، بما في ذلك إيجاد فرص العمل الإنتاجية والمجزية التي تصل اليها المرأة والرجل على قدم المساواة، والنهوض بتعليم المرأة والفتاة وتدريبهما لتعزيز آفاق اختيار المرأة للعمل وتطويرها وتشغيلها، وتنمية روح المبادرة لديها وتحسين وصولها الى الموارد الإنتاجية بحيث تستطيع أن تصبح صاحبة عمل أو تنشئ لنفسها أعمالا خاصة. وينصب التركيز كذلك على سن التشريعات التي تعزز المساواة بين الجنسين في الحصول على الوظائف.

٧٥ - وفضلا عن هذا، تعتمد منظمة العمل الدولية على المعايير التي وضعتها للعمل وعلى أنشطتها في التصدي للجانب النوعي للمشكلة، ألا وهي المساواة في الأجر على العمل المتساوي القيمة؛ وتحسين تدابير السلامة والتدابير الصحية في العمل؛ وتوفير أماكن العمل الملائمة للأسر؛ وتحسين الأمن الوظيفي وظروف

العمل للعاملين لبعض الوقت أو في أنواع العمل غير النمطية؛ ووضع أحكام الأمن الاجتماعي بما فيها حماية الأمومة؛ وتوفير الحماية الاجتماعية لفئات العاملات الضعيفة أو المهمشة؛ والقضاء على التفرقة في الوظائف. ويتفاوت المزج بين هذه المكونات من بلد الى آخر؛ وتسعى منظمة العمل الدولية، بناء على دعوة البلدان، الى ضمان أن يعد كل برنامج وطني خصيصا للأولويات المحددة للبلد أو مجموعة البلدان، وظروفها واحتياجاتها حتى يستطيع موظفو وخبراء المنظمة أن يعملوا بالتعاون الوثيق مع موظفي الحكومات أو منظمات أصحاب العمل والعمال وسائر ممثلي المجتمع الأهلي، لتحديد الأهداف ووضع أولوياتها، وتأمين الموارد المالية والبشرية، وتخطيط الأنشطة وتنفيذها.

٧٦ - وباختصار فإن البلدان والوكالات لا تنجح في تغيير مسار المساواة بين الجنسين ودور المرأة في الاقتصاد والمجتمع إلا بالعمل معا.

٧٧ - السيد غوزمان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إنه لما كان كشف الميزانية لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، إيجابيا فإنه يبقى الكثير الذي ينبغي عمله. والقرارات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة العليا للبرنامج تحدث زيادة كبيرة في التزام البرنامج بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وعن طريق نظام الممثل المقيم يقوم البرنامج بتيسير الاستجابة المشتركة من منظومة الأمم المتحدة لخطط العمل الموضوعة لمتابعة مؤتمر بيجين، ويدل على ذلك الاجتماع الأول الذي عقد مؤخرا للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٧٨ - وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة يقومان بوضع الاستراتيجيات لتحسين تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني لمتابعة مؤتمر بيجين. واستهدف البرنامج عشرة بلدان لتسهيل بناء توافق الآراء الوطني على السياسات والبرامج والتنسيق. ويتزايد تصدي مذكرات الاستراتيجيات القطرية الجديدة والمذكرات الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير التنمية البشرية الوطنية، للفوارق بين الجنسين وتأييدها لمؤشرات التنمية البشرية التي لا تفرق بين الجنسين في القدرات والوصول الى الموارد والفرص. وفضلا عن هذا، تتناول التدخلات البرنامجية المقترحة مسألة النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين كقضيتين مرتبطتين استراتيجيا من قضايا استئصال الفقر، والأرزاق المستدامة، وتجديد البيئة، وصلاح الحكم.

٧٩ - وأضاف أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنزانيا سياسة نموذجية تنفذ، تتضمن منظورا يراعي الفروق بين الجنسين في جميع عمليات صياغة البرامج وتنفيذها وتقييمها. وفي غواتيمالا يقوم البرنامج بتسهيل وضع منهاج عمل وطني للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في إطار اتفاقات السلام وبرامج القضاء على الفقر. وفي أوروبا وفي بلدان كمنولث الدول المستقلة يركز البرنامج على تعزيز القدرات على مراعاة الفروق بين الجنسين وإجراء الحوار بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في سياق التحول الاقتصادي والسياسي. وفي آسيا يقوم البرنامج، بدعم من حكومة اليابان، بتيسير تبادل التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية في ميدان التمكين الاقتصادي للمرأة. ولكن يبقى بعد هذا، وجود فجوة كبيرة بين الأهداف المحققة والغايات الموضوعة. ثم إن الاعتمادات المالية لا تكفي للدعم الجوهري لإطار مستدام للتنمية البشرية يرتكز على مراعاة الفروق بين الجنسين، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

٨٠ - وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخذ عدة تدابير للتصدي لتلك الفجوة. فقطعت إدارته العليا على نفسها التزاما بإحداث زيادة كبيرة في اعتمادات الموارد المالية للنهوض بالمرأة من خلال البرنامج العالمي والبرامج الإقليمية ذات الصلة. ويحدث هذا عن طريق المواءمة بين مراعاة الفروق بين الجنسين باعتبار ذلك موضوعا شاملا للقطاعات، وعن طريق البرامج التي تستهدف المرأة. ومن شأن البرامج الإقليمية والبرامج العالمية المعنية أن تعزز قدرات بلدان البرامج على تنفيذ منهجيات وأدوات مراعاة الفروق بين الجنسين، وتقديم الدعم لوضع النماذج والممارسات الصالحة. وعلى الصعيد القطري أصبح المستوى العالي لالتزام الممثلين المقيمين أمرا ضروريا لبلوغ ذلك الهدف. ويشجع مدير البرنامج الممثلين المقيمين على زيادة اعتمادات الموارد للنهوض بالمرأة بالتشاور مع الحكومات، وعلى ضمان إدراج أبعاد الفروق بين الجنسين في جميع البرامج. وقد طلب الى مديري المكاتب الإقليمية أن ينظروا في مسألة مراعاة الفروق بين الجنسين والمساواة بينهما والنهوض بالمرأة، باعتبار ذلك مؤشرا لحصول بلد البرنامج على الموارد الإضافية.

٨١ - ولزيادة القدرة على تحليل المسائل المتعلقة بالجنسين، ومراعاة الفروق بينهما، قال إن برنامج إشراك الجنسين في التنمية أعد حلقات عمل مبتكرة للتدريب والتعلم على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي نحو ٤٠ بلدا تمارس فيها التجربة يجري برنامج إشراك الجنسين في التنمية تقييما لأفضل الممارسات والدروس المستفادة في ميدان مراعاة الفروق بين الجنسين بغية توفير الإرشادات اللازمة لوضع السياسات والبرامج على مدى السنوات الثلاث القادمة.

٨٢ - وذكر أن هدف المساواة بين الجنسين من المنظور البرنامجي والمؤسسي يعتبر مسؤولية جماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميعه بقيادة إدارته العليا وبتوجيه وإشراف وتقييم برنامج إشراك الجنسين في التنمية. أما التشجيع على تحقيق الأهداف المحددة في سياسة التوازن بين الجنسين التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهو جزء لا يتجزأ من استراتيجية الموارد البشرية وعملية إجراء التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٣ - وقال إن شيئا من التقدم قد أحرز خلال العامين المنصرمين في السعي الى إيجاد التوازن بين الجنسين، ولا سيما على مستويات الإدارة العليا. وقد ارتفع عدد الممثلات المقيمات خلال تلك الفترة من ١٦ الى ٢١ وعدد نائبات الممثلين المقيمين من ٢٧ الى ٣٢. وخلاصة القول إنه بينما يبقى عمل كثير لضمان أن تتمشى الإجراءات التي يتخذها البرنامج نيابة عن المرأة، مع رسائله الخاصة بالدعوة، واضح أن البرنامج يسير في الطريق الصحيح نحو إدراج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في إطار التنمية البشرية المستدامة.

٨٤ - السيد الحتي (العراق): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن الكويت في معرض تعليقها على الموضوع قيد النظر أشارت الى معاناة المرأة الكويتية بسبب الاحتجاز المزعوم للرجال الكويتيين في العراق. وليس لهذا الأمر أي علاقة بالموضوع قيد النظر. ثم إن العراق ليس لديه أسرى حرب من أي جنسية. وإذا كان بعض الأشخاص قد اختفوا بالفعل فإن العراق سعى بتعاونه مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومة الكويت نفسها الى التعرف على أماكنهم.

٨٥ - وأضاف أن العراق يرى أن الكويت تقدم خدمة قيمة لنساء بلدها إذا هي طلبت الى حكومتها إنهاء التمييز ضد المرأة الكويتية التي لا يُسمح لها حتى بالتصويت في الانتخابات البرلمانية والانتخابات الأخرى. وبدلا من توجيه الاتهامات الى العراق لتشويه صورته وإطالة فترة الحصار الجائر عليه ينبغي للكويت أن تقضي على التمييز ضد المرأة الباقي في دستور تلك الدولة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥